

توقعات بانخفاض الطلب العالمي على الطاقة 6 بالمئة

وزير الطاقة السعودي: أوبك+ يمكن أن تعقد اجتماعاً في أكتوبر لدعم النفط



المندوبين في أميركا وأوروبا واليابان، مشيرة إلى أن تعافي استهلاك المصافي من النفط يتجه للتباطؤ من أغسطس إلى أكتوبر بسبب موسم أعمال الصيف وأعياد أميركية.

الثاني بنحو 3.4 مليون برميل يوميا، بانخفاض مليون برميل يوميا عن التقدير السابق. وأشارت إلى أن البيانات الأولية لأغسطس تظهر انخفاض مخزونات

وأضافت أن مخزونات النفط في الدول المتقدمة ارتفعت 13.5 مليون برميل في يوليو إلى مستوى قياسي عند 3.225 مليار برميل. وتوقع سحباً من المخزونات في النصف

بمقدار 200 ألف برميل يوميا إلى 91.7 مليون برميل يوميا، وهو ثاني خفض لتوقعاتها بشأن الطلب على النفط في عدة أشهر.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري: «نتوقع تباطؤ تعافي الطلب على النفط على نحو ملحوظ في النصف الثاني من 2020 حيث تم بالفعل جني معظم المكاسب السهلة». وأضاف التقرير «التباطؤ الاقتصادي سيحتاج شهوراً لينعكس كلية، إلى جانب ذلك احتمال أن تقوض موجة ثانية من الفيروس (وهو ما نشهده بالفعل في أوروبا) القدرة على التنقل مجدداً». وقالت الوكالة إن تجدد ارتفاع حالات الإصابة بكوفيد-19 وتدابير العزل العام المرتبطة بذلك، واستمرار العمل عن بعد وضعف قطاع الطيران يلحقون الضرر بالطلب.

وأضافت أن زيادة إنتاج النفط وخفض توقعات الطلب يعينان أيضاً سحباً أبداً من مخزونات النفط الخام التي تراكمت في ذروة إجراءات العزل العام. وقالت إن إمدادات النفط العالمية زادت 1.1 مليون برميل يوميا في أغسطس إلى 91.7 مليون برميل يوميا مع تخفيف تخفيضات أوبك+.

الإمدادات، متوقعا صعود سعر برنت إلى 45 دولارا للبرميل في الربع الرابع من العام وإلى 55 دولارا في منتصف 2021.

وفي خليج المكسيك، بدأ المنتجون الأميركيون إعادة تشغيل الحفارات بعد توقف استمر 5 أيام بسبب الإضراب سالي. وقد يصبح منخفض استثنائيا في أكتوبر إذا تدهورت سوق النفط نتيجة ضعف الطلب وتزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا.

وقالت شركة بيكر هيرز لخدمات الطاقة إن عدد حفارات النفط الأميركية العاملة، وهو مؤشر مبكر على مستقبل الإنتاج، انخفض حفارا واحدا هذا الأسبوع إلى 179، وهو أدنى مستوى لها منذ منتصف أغسطس أب.

توقعت وكالة الطاقة انخفاض الطلب العالمي على الطاقة 6 بالمئة في 2020 بسبب كوفيد-19. - إلى ذلك، قلصت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب على النفط للعام الحالي، مشيرة إلى الحذر بشأن وتيرة التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا.

وخفضت الوكالة التي تتخذ من باريس مقراً، توقعاتها لعام 2020

ليبيا. وافتتت العقود الآجلة للنفط أثر مؤشرات الأسهم الأميركية التي انخفضت بشكل كبير. وضغطت لجنة رئيسية من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها من أجل تحسين الالتزام بتخفيضات إنتاج النفط في مواجهة تراجع أسعار الخام.

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، إن مجموعة منجي أوبك+ يمكن أن تعقد اجتماعاً استثنائياً في أكتوبر إذا تدهورت سوق النفط نتيجة ضعف الطلب وتزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا.

وانخفض الخامان القياسيان في بداية الجلسة لكنهما ارتعيا بقوة هذا الأسبوع بعد أن تسبب الإضراب سالي في خفض إنتاج النفط الأميركي وعرضت أوبك وحلفاؤها خطوات لمواجهة ضعف السوق.

وتوقع غولدمان ساكس أن يبلغ عجز السوق ثلاثة ملايين برميل يوميا في الربع الرابع من العام، وأكد أن مستهدفه لبرنت سيبلغ 49 دولارا بحلول نهاية العام و65 دولارا بحلول الربع الثالث من 2021.

كما أشار بنك يو.بي.إس. السويسري إلى إمكانية عجز

لم يطرأ تغيير يذكر على أسعار النفط، نهاية الأسبوع، إذ تعرضت للضغط بعد أن قال قائد لبيبي إنه سيجري رفع حصار على صادرات البلاد النفطية لمدة شهر، في حين تدعمت العقود الآجلة للنفط بمؤشرات إيجابية من اجتماع أوبك+. وسجل خاما القياس الأميركي و برنت مكسبا أسبوعيا، وذلك بعد تقليص الإضراب سالي للإنتاج وتوقع بنوك من بينها غولدمان ساكس عجزا في الإمدادات، وهبط برنت 15 سنتا عند التسوية إلى 43.15 دولار للبرميل، لكنه حقق زيادة 8.3 بالمئة على أساس أسبوعي.

وصعدت العقود الآجلة للنفط الأميركي 14 سنتا لتجري تسويتها عند 41.11 دولار للبرميل، وبيع أسبوعي 10.1 بالمئة، وتراجعت المعنويات بالسوق بعد إعلان قائد قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) خليفة حنفي، أنه سيرفع لمدة شهر حصاره لمنشآت إنتاج النفط. كان الحصار قد قلص إنتاج ليبيا لما يزيد بقليل عن 100 ألف برميل يوميا حاليا من 1.2 مليون برميل يوميا في السابق.

ولا يزال من غير الواضح مدى التسارع الذي سيكون عليه إنتاج

السعودية تحقق 6 مليارات دولار فائضا تجارياً مع الدول العربية بالنصف الأول

التبادل التجاري للسعودية مع الدول العربية بالنصف الأول (مليون ريال)				
العام	الصادرات	الواردات	الميزان	التبادل التجاري
2020	53,490	31,017	22,473	84,507
2019	73,600	37,666	35,934	111,266
التغير %	-27.32	-17.65	-37.46	-24.05

التبادل التجاري للسعودية مع الدول العربية بالربع الثاني (مليون ريال)				
العام	الصادرات	الواردات	الميزان	التبادل التجاري
2020	22,467	14,394	8,073	36,860
2019	36,907	19,582	17,325	56,489
التغير %	-39.13	-26.50	-53.40	-34.75

الدولار = 3.75 ريال سعودي

حققت المملكة العربية السعودية فائضاً بالميزان التجاري مع الدول العربية خلال النصف الأول من عام 2020، ولكنه شهد انخفاضاً وسط تراجع حجم التبادل التجاري المشترك نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية جراء جائحة فيروس كورونا المستجد، والتي انعكست بدورها على النشاط الاقتصادي للدول.

وسجلت المملكة فائضاً بالميزان التجاري، وفقاً لإحصائية أعدتها «مباشر» تستند لبيانات رسمية لهيئة الإحصاء السعودية، بقيمة 22.47 مليار ريال (5.99 مليار دولار) بالنصف الأول من العام الجاري، مقارنة بفائض قيمته 35.93 مليار ريال (9.58 مليار دولار) في الفترة المماثلة من العام 2019.

وتراجع فائض الميزان التجاري للمملكة مع الدول العربية بنسبة 37.5 بالمئة بالنصف الأول على أساس سنوي، وبانخفاض قيمته 13.46 مليار ريال (3.59 مليار دولار).

وشهد حجم التبادل التجاري للسعودية مع الدول العربية انخفاضاً بنحو 24% خلال النصف الأول من عام 2020، ويقارب 26.76 مليار ريال (7.14 مليار دولار) عن حجم التبادل التجاري في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وبلغ إجمالي قيمة التجارة السلعية البينية للسعودية مع شركائها التجاريين من الدول العربية 84.51 مليار ريال (22.54 مليار دولار) في النصف الأول للعام الحالي، مقابل 111.27 مليار ريال (29.67 مليار دولار) بالنصف الأول من عام 2019.

وتأثرت تجارة المملكة والدول العربية في العام 2020، بانخفاض صادرات السعودية 27.3% على أساس سنوي، وبما يعادل 20.11 مليار ريال (5.36 مليار دولار) عن الفترة ذاتها من العام الماضي، وبلغت قيمة الصادرات للدول العربية من المملكة 53.49 مليار ريال (14.26 مليار دولار)، مقارنة مع 73.6 مليار ريال (19.63 مليار دولار) في النصف الأول للعام 2019.

وبالمثل، انخفضت فاتورة واردات المملكة بالنصف الأول من عام 2020 بنسبة 17.65% أو ما يعادل 6.65 مليار ريال (1.77 مليار دولار) عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وبلغت قيمة السلع الواردة للمملكة من الدول العربية بالنصف الأول من العام الحالي 31.02 مليار ريال (8.27 مليار دولار)، مقابل 37.67 مليار ريال (10.04 مليار دولار) بالفترتين ذاتهما من عام 2019.

وسجلت تجارة المملكة العربية السعودية مع الدول العربية فائضاً تجارياً بقيمة 8.07 مليار ريال (2.15 مليار دولار) بالربع الثاني من عام 2020، وانخفض فائض تجارة المملكة عربياً بالربع الثاني بنحو 53.4 بالمئة مقارنة مع فائض الربع الثاني من عام 2019، والبالغ 17.33 مليار ريال (4.62 مليار دولار).

وتراجعت التجارة السلعية للدول العربية مع المملكة 34.75 بالمئة بالربع الثاني من عام 2020، متأثرة بإجراءات الإغلاق الاقتصادي خلال تلك الفترة بسبب جائحة كورونا. وبلغت قيمة التبادل 36.86 مليار ريال (9.83 مليار دولار) بالربع الثاني، مقابل 56.49 مليار ريال (15.06 مليار دولار) بالربع ذاته من العام الماضي.

وانخفضت الصادرات 39.1 بالمئة

اقتصاد البحرين ينمو 3.5 بالمئة عقب ركود قوي في 2020

القطاع المالي المنظم رقابياً، والقوى العاملة جيدة التعليم، وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدات المالية من دول الخليج البالغة 10 مليارات دولار سوف تغطي جزئياً الاحتياجات المالية للبلاد حتى عام 2023. وعلى صعيد القطاع المصرفي، قالت وكالة ستاندرد آند بورز، إن إجراءات البنك المركزي البحرين لمواجهة فيروس كورونا المستجد كانت مؤثرة حتى الآن.

وتتوقع الوكالة وصول نسبة القروض غير العاملة إلى 10 بالمئة في 2020، مقابل 8% في 2019. وتتوقع أيضاً أن تزيد خسائر الائتمان إلى 180 نقطة أساس في العامين الجاري والمقبل، مقابل 80 نقطة أساس في 2019.

توقعت وكالة إس أند بي «ستاندرد آند بورز» أن يعاود الاقتصاد البحريني نموه خلال العام المقبل عقب انكماش حاد خلال هذا العام. وقالت الوكالة في تقرير صادر لها، إن الاقتصاد البحريني سيقف قوياً خلال العام المقبل بنحو 3.5 بالمئة. وتوقعت أن يصل متوسط النمو خلال العامين 2022 و2023 نحو 2.3 بالمئة.

وأشارت الوكالة إلى أن هذا النمو سيأتي عقب انكماش حاد في اقتصاد البلاد خلال العام الجاري تصل نسبته إلى 5 بالمئة.

ونذكرت ستاندرد آند بورز، في تقرير، أن الاقتصاد البحريني المتنوع نسبياً سيستفيد من قربه من السوق السعودي الكبير، وأيضاً من

وزراء المالية والصحة يناقشون أولويات التغلب على جائحة كورونا

مجموعة العشرين: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية تساهم باستعادة النمو العالمي



عقد وزراء المالية والصحة في مجموعة العشرين، اجتماعاً يهدف إلى التركيز على عدد من القضايا المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

وقالوا وزراء مجموعة العشرين، في بيان مشترك صدر عقب الاجتماع: «تتمثل أولويتنا المشتركة والملحة في التغلب على جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتخفيف من آثارها الصحية والاجتماعية الاقتصادية، ونستمر بالعمل على التزاماتنا المتعهد بها خلال قمتهم الاستثنائية المنعقدة في 26 مارس 2020».

وتابع البيان، وسنواصل استخدام جميع أدوات السياسات المتاحة لحماية أرواح الناس ووظائفهم وسبل معيشتهم، ودعم التعافي الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى تعزيز مشاغل الأنظمة الصحية والمالية وفي نفس الوقت الوقائية من المخاطر السلبية.

وأضافوا: «ندرك الأثر الإيجابي للاستثمار في ترقية النظام الصحي على المتانة والنمو الاقتصاديين، وذلك على صعيد التغلب على الأزمة الحالية وعلى الأجل الطويل، ونظل ملتزمين بالاستثمار في استجابة فعالة لجائحة فيروس كورونا».

وأكدوا، استهداف السيطرة على تفشي الفيروس وتفاذي تفاقم انتشاره، مما يؤدي إلى تقليص الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي في حين يتم تعزيز دعمنا لاستعادة نمو قوي، ومستدام، ومتوازن، وشامل. ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين المزمع عقده في أكتوبر 2020، وفي قمة قادة دول مجموعة العشرين في المزمع عقدها في نوفمبر 2020، مطالبين من المنظمات الدولية، خصوصاً صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاستمرار في دعم البيانات المتاحة للاحتتمالات لوضع وتفصيل الاحتمالات

المختلفة للأثر الاقتصادي للأزمة الصحية، كما بحث وزراء البيئة لدول مجموعة العشرين، تعزيز التعاون في مجال السياسات بشأن الحد من تدهور الأراضي وفقدان الموائل والحفاظ على الشعاب المرجانية، سعياً إلى حماية النظم البيئية والتنوع الحيوي على كوكب الأرض.

وناقش أعضاء مجموعة العشرين، بحسب بيان صادر، جملة من المسائل المتعلقة بالحفاظ على البيئة والأراضي والمحيطات والموارد الطبيعية وحمايتها. كما تبحث الوزراء، سبل حماية البيئات البحرية والبحرية والعمل على الحد من مظاهر التلوث البحري وعلى رأسها رمي النفايات البلاستيكية.

وناقش الوزراء، فضي السبل للحفاظ على الشعاب المرجانية والنظم البيئية للمحيطات لضمان حماية الموائل الطبيعية التي تعززها 50-50 بالمائة من الحياة البحرية وتساهم على حماية المجتمعات من الفيضانات. وتتناول وزراء مجموعة العشرين بالبحث أيضاً أفضل السبل للحد من تدهور الأراضي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث يتسبب تدهور الأراضي بفقدان نحو 12 مليون هكتار من الأراضي سنوياً، مما يؤدي إلى أضرار بيئية واجتماعية واقتصادية كبيرة تؤثر على أكثر من ثلاثة مليارات شخص.